نتائج الانتخابات (أيلول 2019) في المجتمع الفلسطينيّ ومعانيها

قراءة أوّليّة

أيلول 2019

مدى الكرمل

تهدف الورقة الحاليّة إلى تقديم قراءة تحليليّة أوّليّة لانتخابات الكنيست الثانية والعشرين (أيلول عام 2019) في المجتمع الفلسطينيّ. وتنطلق الورقة من الادّعاء أنّ إعادة التمثيل البرلمانيّ العربيّ ضمن القائمة المشتركة إلى ثلاثة عشر (13) مقعدًا كان حصيلة عوامل عديدة تضافرت وتقاطعت في الفترة التي سبقت الانتخابات ويومَ الانتخابات، مكّنت القائمةَ المشتركة من استعادة تمثيلها البرلمانيّ الذي حقّقته عام 2015. بناء على ذلك، ستَعرض الورقة قائمة بالأسباب التي تفسّر ارتفاع نسبة التصويت، وهي الأسباب نفسها التي عزّزت تمثيل المشتركة، حيث إنّ ارتفاع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطينيّ صبّ في النهاية لصالح القائمة المشتركة.

مقدّمة:

جرت انتخابات الكنيست الثانية والعشرين (22) في أيلول عام 2019، بعد فشل بنيامين نتنياهو في تشكيل حكومة في أعقاب انتخابات نيسان عام 2019، وذلك بسبب رفضِ حزب "يسرائيل بيتينو" (برئاسة أفيجدور ليبرمان) الانضمام للحكومة بذريعة تمسُّكه بقانون التجنيد لليهود الأرثوذكسيّين (الحريديّين)، وامتناعِ نتنياهو عن إعادة مكتوب التكليف لرئيس الدولة، وتشريعِهِ لقانون حلّ الكنيست. صوّتت القائمتان العربيّتان في الكنيست الحادية والعشرين (11) –تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمّع– مع حلّ الكنيست. ويُمكننا أن نعزو الأسباب التي دفعتهم إلى تأييد حلّ الكنيست إلى الأسباب التالية:

أوّلًا: رهان نتنياهو على حصول كتلة اليمين، بدون حزب ليبرمان، على واحد وستّين (61) مقعدًا على الأقلّ، ولا سيّما أنّ هذه الكتلة حصلت في انتخابات نيسان على ستّين (60) مقعدًا، فضلًا عن خسارة اليمين لنحو 290 ألف صوت نتيجة فشل قوائم يمينيّة من اجتياز نسبة الحسم. وهو رهان خاسر كما بيّنت نتائج الانتخابات، حيث حصلت هذه الكتلة على 55 مقعدًا.

ثانيًا: رهان ليبرمان على تعزيز تمثيله الانتخابيّ، مستغلًّا تصوير ذاته سدًّا منيعًا أمام "دولة شريعة" في إسرائيل، مُطالبًا بإقامة حكومة وحدة وطنيّة علمانيّة ليبراليّة (ليبراليّة تتعلّق بسؤال الدين والدولة

فقط). وهو رهان ناجح بالنسبة له بحصوله في هذه الانتخابات على ثمانية (8) مقاعد، بعد أن حصل على خمسة (5) في انتخابات نيسان عام 2019، وتحوُّله إلى رقم صعب في معادلات تشكيل الحكومة.

ثالثًا: رهان القائمتين العربيّتين على تصحيح الأخطاء التي وقعتا فيها، والتي تمثّلت، تحديدًا وأساسًا، في تفكيك القائمة المشتركة، ممّا أدّى إلى تراجع التمثيل العربيّ في الكنيست إلى عشرة، وساهم في ارتفاع نسبة المقاطعين /الممتنعين في الانتخابات إلى النصف تقريبًا. وهو رهان ناجح؛ إذ أعادت القائمة المشتركة إنجازها الانتخابيّ الذي حقّقته في انتخابات عام 2015، بحصولها على ثلاثة عشر (13) مقعدًا أيضًا في الانتخابات الحاليّة.

ركّزت القائمة المشتركة في الدعاية الانتخابيّة على أهمّيّة رفع التمثيل العربيّ في الكنيست لإضعاف تمثيل اليمين الإسرائيليّ وإسقاط نتنياهو، ولمواجهة القوانين العنصريّة. كما أوْلَت القضايا المدنيّةَ اهتمامًا ملحوظًا في مقابل تغييب القضايا الوطنيّة والحقوق الجماعيّة. شرّع هذا الخطابُ توجُّهاتِ الجمهور العربيّ التي طَفَتْ في السنوات الأخيرة، والتي تضع القضايا المدنيّة والاجتماعيّة – الاقتصاديّة الفرديّة على رأس اهتمامها. ينسجم هذا الخطاب انسجامًا تامًّا مع الخطاب السياسيّ للجبهة الذي هيمن على القائمة المشتركة من خلال الحملة الانتخابيّة والحضور الإعلاميّ (ولا سيّما في الإعلام الإسرائيليّ) لرئيس القائمة المشتركة النائب أيمن عودة، واكتفت المركّبات الأخرى بالتحفّظ من هذا الخطاب أو بمعارضته. ظهر التباين بين مركّبات المشتركة خلال الحملة الانتخابيّة في ثلاث قضايا أساسيّة: الأولى، التركيز على إسقاط نتنياهو واليمين في صُلب الخطاب الدعائيّ للقائمة المشتركة. الثانية، التوصية على چانتس عند رئيس الدولة لتشكيل الحكومة، وهي مسألة سترافق القائمةَ المشتركة بُعَيْدَ الانتخابات. الثالثة، أن تكون القائمة المشتركة كتلة مانعة تدعم حكومة بديلة لتحصيل مَطالب مدنيّة للمجتمع الفلسطينيّ، مستحضرين تجربة الكتلة المانعة في حكومة يتسحاق رابين (1992–1995). يؤكّد ذلك ما نشره أحمد الطيبي باسم الحركة العربيّة للتغيير من شروط للموافقة على انضمام العرب ككتلة مانعة تدعم الحكومة الإسرائيليّة الجديدة.

تغييب القضيّة الفلسطينيّة والحقوق الجمعيّة عن خطاب القائمة المشتركة لم ينسجم مع توجُّهات شرائح من المجتمع العربيّ فحسب، بل كذلك مع مُجْمَل الخطاب الإسرائيليّ خلال الحملة الانتخابيّة. في هذا نستثني التصريحات التي أطلقها نتنياهو عن نيّته ضمّ غور الأردن والمستوطنات في الضفّة الغربيّة، وشنّ الغارات العسكريّة في قِطاع غزّة وجنوب لبنان، تلك التصريحات التي أشغلت المشهد السياسيّ الإسرائيليّ لوقت قصير جدًّا، ولكن سرعان ما عادت الدعاية الانتخابيّة لترتكز على ضرورة إسقاط نتنياهو.

في هذا الصدد، تكمن المفارقة في تغييب القضيّة الفلسطينيّة، وهو ما دفع بليبرمان للعودة إلى طرح قضيّة العلاقة بين الدين والدولة في صُلب دعايته الانتخابيّة كما جاء في دعايته الانتخابيّة الأولى عام 1999، متحدّيًا بذلك حكْم كتلة اليمين الإسرائيليّ الذي يرتكز على الأحزاب الدينيّة والدينيّة القوميّة. لو حضرت القضيّة الفلسطينيّة في الخطاب الإسرائيليّ والدعاية الانتخابيّة، لَما كانت لدى ليبرمان الجرأةُ على تهديد حكم اليمين أو منع تشكيل حكومة يمينيّة؛ وذلك أنّه يشارك طروحات اليمين في ما يتعلّق بالشأن الفلسطينيّ العامّ، ويختلف معهم في مسألة الدين والدولة ومسألة المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل.[1] في المقابل، تمحور خطاب نتنياهو، عشيّة كلّ حملة انتخابيّة، في التحريض وشيطنة الفلسطينيّ، وعلى وجه التحديد الفلسطينيّ المواطن في دولة إسرائيل. بدأ حملاته هذه إبّان حكومة رابين (1992–1995)، وكان إذّاك رئيسَ المعارضة، حيث اتّهمه بالاعتماد على أصوات الأحزاب العربيّة في قراراته، ولذا فهي فاقدة للشرعيّة. تبع ذلك وصفُ المواطنين الفلسطينيّين بالخطر الديمجرافيّ الذي يهدّد جوهر الدولة اليهوديّة. وتلاه إخراج الحركة الإسلاميّة عن القانون عام 2014، وهو ما يمكن اعتباره الخطوة الأولى في نزع الشرعيّة السياسيّة عن المواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل.[2] بلغت ذروة تحريضه في الانتخابات الحاليّة، عندما اتّهم الأحزاب العربيّة بتزييف نتائج الانتخابات وسرقة العمليّة الانتخابيّة. فرض نتنياهو بخطابه العدائيّ والتحريضيّ على العرب والقائمة المشتركة مسألةَ دَوْر المواطنين الفلسطينيّين في النظام السياسيّ

[1] للاطّلاع على المزيد بشأن ليبرمان وحملاته الانتخابيّة، انظروا: نصّار، نداء؛ وخطيب، إيناس. (2016). أفيغدور ليبرمان. **شخصيّات في السياسة الإسرائيليّة**، 16. حيفا: مدى الكرمل.
[2] للاطّلاع على المزيد بشأن نتنياهو وموقفه من الفلسطينيّين، انظروا: خطيب، إيناس. (2018). بنيامين نتنياهو. **شخصيّات في السياسة الإسرائيليّة**، 18. حيفا: مدى الكرمل.

الإسرائيليّ، والذي كان أحد الأسباب في تهميش القضيّة الفلسطينيّة حسب تقديرنا. وبناء على ما تَقَدّم، يمكننا القول إنّ الدورة الحاليّة من الانتخابات كانت الأكثر تغييبًا للقضيّة الفلسطينيّة والحقوق الجماعيّة للفلسطينيّين داخل إسرائيل، حتّى على مستوى خطاب القائمة المشتركة.

قراءة في نتائج الانتخابات:

بلغت نسبة التصويت في المجتمع العربيّ في هذه الانتخابات (أيلول 2019) نحو 60%، مقارنة بِـ 49% في الانتخابات التي أُجرِيت في نيسان الماضي. حصلت القائمة المشتركة في هذه الدورة على 470,611 صوتًا، ما يعادل 80% من مُجْمَل الأصوات العربيّة، بينما حصلت الأحزاب الصهيونيّة على 20% من أصوات الناخبين العرب. في انتخابات الكنيست الحادية والعشرين (21)، حصلت القائمتان العربيّتان (تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمع) على 337,108 أصوات، أي ما يعادل 70% من مُجْمَل الأصوات في المجتمع العربيّ تقريبًا، وحصلت الأحزاب الصهيونيّة على 30% من الأصوات العربيّة. وإذا عدنا لنتائج انتخابات الكنيست العشرين (20) التي أجريت في آذار عام 2015، وفيها شاركت القائمة المشتركة الانتخابات لأوّل مرّة، نرى أنّ حصيلة الأصوات في المجتمع العربيّ ونسبة التصويت قريبة لِما حصلت عليه القائمة المشتركة في الدورة الانتخابيّة الحاليّة (أيلول 2019)؛ حيث بلغ عدد المصوّتين العرب 446,583 صوتًا –أي ما يعادل 83% من مُجْمَل الأصوات العربيّة.[3]

[3] انظر موقع لجنة الانتخابات المركزيّة لانتخابات عام 2015 على الرابط التالي:
https://www.votes20.gov.il/nationalresults

المقارنة بين الدورات الانتخابيّة الثلاث الأخيرة في المجتمع العربيّ

	2015	نيسان 2019[4]	أيلول 2019
نسبة التصويت في المجتمع العربيّ	**%63.7**	**%49**	**%60**
عدد الأصوات للقائمة المشتركة	446,583	337,108	470,611
عدد المقاعد	13	10	13
نسبة المصوّتين للقائمة المشتركة	%84	%70	%80
نسبة المصوّتين للأحزاب الصهيونيّة	%16	%30	%20
نسبة الامتناع عن التصويت	%35	%51	%40
ميرتس	نحو 24 ألف صوت	نحو 40 ألف صوت	نحو 14 ألف صوت
كاحول لڤان	–	نحو 33 ألف صوت	نحو 36 ألف صوت

أسباب رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ ونجاح القائمة المشتركة:

تُمْكن الإشارة إلى جملة من الأسباب ساهمت مجتمِعةً في رفع نسبة التصويت في صفوف الجمهور العربيّ، وفي إعادة تمثيل القائمة المشتركة بثلاثة عشر (13) مقعدًا، وهي:

أوّلًا: إعادة تشكيل القائمة المشتركة كمطلب جماهيريّ، حيث تبيّن أنّ الجمهور العربيّ لم يعد يتقبّل خوض الانتخابات في قوائم منفصلة، وإن كان ذلك من خلال قائمتين. وهذا السبب يضع تحدّيات جِسامًا أمام مركّبات القائمة المشتركة في المستقبل، ويُلزمها بالعمل على بناء منظومة عمل تَضْمن

[4] المعطيات تتعلّق بالتصويت للقائمتين: تحالف الجبهة والعربيّة للتغيير، وتحالف الموحّدة والتجمّع.

الحفاظ على تماسك القائمة المشتركة وتطويرها، ولا سيّما أنّه لم يعد بالإمكان إقناع الجمهور بخوض الانتخابات في قوائم متعدّدة، إذ ينظر الجمهور العربيّ إلى الساحة البرلمانيّة كساحة تتماهى فيها الأحزاب في أغلب القضايا، أكثر من تماهيها في الساحة السياسيّة العربيّة العامّة، وبات هذا الجمهور ينظر إلى انقسام القائمة على أنّه حالة من الحزبيّة الضيّقة والمصالح الشخصيّة، والتناحر السياسيّ، بصرف النظر عن صحّة هذا التوصيف أو عدم صحّته.

ثانيًا: حالة الخوف التي أصابت الجمهور العربيّ من صعود اليمين عمومًا، واليمين المتطرّف خصوصًا، وتماديه في خطابه المُعادي والمحرّض العلنيّ تجاه الفلسطينيّين، ومن كسر كلّ حواجز خطاب الكياسة السياسيّة الإسرائيليّة الذي منعه في السابق من إظهار العداء الفظّ والصريح للفلسطينيّين في إسرائيل باستثناء حزب "كاخ" (مئير كهانا). أدّى تبنّي الخطاب المحرّض والمعادي للفلسطينيّين في إسرائيل إلى منح الشرعيّة السياسيّة لأحزاب يمينيّة قوميّة ودينيّة كانت في الماضي خارج الإجماع الإسرائيليّ. حالة الخوف دفعت شرائح اجتماعيّة عربيّة للمشاركة في الانتخابات، وبخاصّة أنّ المقاربات الإسرائيليّة، وحتّى العربيّة، أعطت وزنًا كبيرًا للصوت العربيّ في إضعاف اليمين وأحزابه الصغيرة. ولا شكّ أنّ تحالف الليكود مع حزب كهانا "عُتْسْماه يِهودِيت"، بتقديمهما طلبًا لشطب القائمة المشتركة (وليس فقط أفراد أو مركّبات فيها كما كان في السابق)، عزّز من حالة الخوف لدى الجمهور العربيّ من مخاطر اليمين في إسرائيل.

ثالثًا: عطفًا على السبب السابق، دفعت حالة الخوف في اتّجاه التصويت للقائمة المشتركة، خيارًا أوّلَ، بعد تحالف ميرتس مع إيهود براك وتراجع العضو العربيّ في قائمة تحالفهما "المعسكر الديمقراطيّ" (عيساوي فريج) إلى مكان متأخّر (السادس). حصلت ميرتس في الانتخابات السابقة (نيسان 2019) على نحو 40 ألف صوت من أصوات المجتمع العربيّ، أي ما يعادل المقعد الواحد، ويعود ذلك أساسًا إلى تفكُّك القائمة المشتركة، إضافة إلى المرشّح العربيّ. ويمكن تفسير ذلك أنّ جزءًا من مصوّتي الأحزاب الصهيونيّة انتقل للتصويت للمشتركة بسبب تصريحات النائب أيمن عودة بشأن استعداده للمشاركة في الحكومة أو دعمها، وتصريحات النائب أحمد الطيبي عن مشروعه ومَطالبه لتشكيل كتلة مانعة من الخارج.

رابعًا: تحريض نتنياهو على العرب خلال الحملة الانتخابيّة، وهو ما دفع العرب للمشاركة في التصويت. تبنّى نتنياهو في هذه الدورة خطابًا عدائيًّا حثيثًا لم يُشهَد له مثيل في السابق. لم يقتصر التحريض ونزع شرعيّة الصوت العربيّ على مقولة هنا أو حديث هناك، أو زلة لسان، بل كان خطابًا منهجيًّا ومنظَّمًا ومكثَّفًا في الأسابيع الأخيرة، بلغ ذروته في يوم الانتخابات، حيث استحضر خطاب "العرب يهرولون إلى الصناديق" الذي استخدمه في انتخابات الكنيست العشرين (20) عام 2015. جاء خطاب نتنياهو التحريضيّ ضدّ العرب لدفع قواعده الانتخابيّة وتحفيزها على التصويت، إلّا أنّه استفزّ المجتمع العربيّ فتشجَّعَ هذا المجتمع على الخروج للتصويت. لذا، يمكن تفسير التباين في النتائجِ الثابتة تقريبًا في استطلاعات الرأي التي أعطت القائمة المشتركة ما بين عشرة وأحد عشر (10–11) مقعدًا، ونتائجِ الانتخابات الحقيقيّة التي حصلت فيها المشتركة على ثلاثة عشر (13) مقعدًا، بالتحريض الذي شنّه نتنياهو على المجتمع العربيّ في الأيّام التي سبقت الانتخابات وفي يوم الانتخابات.

خامسًا: تجنُّد نُخَب أكاديميّة وثقافيّة في جهود دعم المشتركة. فبخلاف ما كان في انتخابات نيسان، التي لم تحظَ فيها القائمتان بحراك اجتماعيّ ونخبويّ بسبب تفكُّك المشتركة، وما رافق ذلك من صراعات بين مركّباتها، فإنّ إعادة القائمة المشتركة، وتحدّيات الساحة السياسيّة الإسرائيليّة، والمسّ بمكانة العرب بعد سَنّ قانون القوميّة، كلّ هذه أدّت إلى تفعيل حراكات من نُخَب أكاديميّة وثقافيّة لدعم القائمة المشتركة.

سادسًا: حملات رفع التصويت في المجتمع العربيّ. على الرغم من صعوبة تقدير تأثير هذه الحملات على رفع نسبة التصويت في المجتمع العربيّ، فإنّها طرحت –على نحوٍ متفاوت بينها من حيث المضمون ورصانته– خطابًا برّر المشاركة في التصويت للكنيست. ولا شكّ أنّ هذه الدورة من الانتخابات شهدت أضخم الحملات الدعائيّة للتصويت من حيث عدد الحملات، وكثافة الدعاية، والأموال التي أُنفقت عليها.

سابعًا: عشوائيّة خطاب المقاطَعة في أغلبه. ظهر خطاب المقاطعة في هذه الدورة، في الغالب، عشوائيًّا وغير منظَّم، مُناكِفًا للقائمة المشتركة، أكثر ممّا ظهر كطرح مقاربة منظّمة تقتنع بها الناس

بأهمّيّة مقاطعة الانتخابات على أسس سياسيّة أو أيديولوجيّة، فضلًا عن غياب حراك منظّم ضمن حركة سياسيّة أو فكريّة تدعو للمقاطعة أو الامتناع، فظهر هذا الخطاب وكأنّه في حالة مناكَفة وجدال مع القائمة المشتركة ومصوّتيها، معتمدًا بالأساس على شبكات التواصل الاجتماعيّ، ونشرة لمرّة واحدة أصدرها حزب الوفاء والإصلاح الإسلاميّ، ومقالات صادرة في صحيفة "المدينة" الإسلاميّة الصادرة في أم الفحم. غير أنّ حركة المقاطعة لم تبادر ولم تطرح مشروعًا متماسكًا حول البديل للعمل البرلمانيّ، غير التأكيد على المقاطعة. ولم تفرّق بين الامتناع الأيديولوجيّ والامتناع السياسيّ الاحتجاجيّ، القابل للمشاركة في ظروف معيّنة، وهو ما حدث مع ارتفاع المشارَكة النابع من تحدّي خطاب نتنياهو التحريضيّ.

ثامنًا: فشل البدائل العربيّة للقائمة المشتركة، حيث فشلت القوائم العربيّة التي خاضت الانتخابات، مثل "حزب الوحدة الشعبيّة" وقائمة "الكرامة والمساواة"، في تسويق نفسها كبديل للقائمة المشتركة؛ إذ حصلت مجتمِعةً على بضعة آلاف من الأصوات (7,471 صوت). هنالك الكثير من الأسباب لعدم قدرة هذه المحاولات على تقديم نفسها بديلًا، أهمّها: أنّها لم تقدّم بديلًا سياسيًّا يتجاوز الخطاب والمشروع السياسيّ للأحزاب القائمة في الجوهر؛ وأنّ أزمة المشهد الحزبيّ الفلسطينيّ في إسرائيل لا تنبع من غياب أحزاب ووجود فراغ فكريّ وأيديولوجيّ لها، بل في تقلُّص دَوْرها وحصر معظمه في السياسة البرلمانيّة، ولذلك عندما ظهر حزب الوحدة الشعبيّة عشيّة الانتخابات الحاليّة، فإنّه لم يطرح مشروعًا سياسيًّا يتجاوز في جوهره المشاريع السياسيّة القائمة.

خاتمة:

حاولت هذه الورقة تحليل أسباب نجاح القائمة المشتركة في الانتخابات الأخيرة (أيلول 2019) وارتفاع نسبة التصويت. بَيْدَ أنّ التحدّيات القادمة التي ستقف أمامها القائمة المشتركة ستكون في إدارة شؤونها الداخليّة في المرحلة القادمة، بما يضمن تماسُكها الداخليّ وتنسيق العمل بين مركّباتها. وتضاف إلى ذلك بلورةُ برنامج سياسيّ نضاليّ إلى الجانب المدنيّ بحيث يعيد خطاب الحقوق الجمعيّة والقضيّة الفلسطينيّة من جهة، ويعيد تسييس البرنامج المدنيّ من جهة ثانية، كي يستعيد الثقة بالقائمة المشتركة بكلّ مركّباتها وليتجاوز الترسّبات السلبيّة التي تراكمت لدى الجمهور في الأعوام الأخيرة. أعطى الجمهور العربيّ القائمة المشتركة الثقة والتكليف من جديد، لوعيه بتحدّيات وتعقيد المرحلة السياسيّة القادمة، وعلى القائمة المشتركة أن تثبت أنّها على قدر هذه التحدّيات بطرح عمل برلمانيّ منظّم وجماعيّ، وطرح مشروع نضاليّ يلتقي مع العمل الشعبيّ والجماهيريّ.